



ملاحظات موجزة حول الحلقة النقاشية:

## نقطة نوعية في تصميم السياسة الصناعية ودلالاتها بالنسبة لمصر

الثلاثاء ٢٨ إبريل، ٢٠١٥ من الساعة السابعة حتى التاسعة مساء

نظم المركز المصري للدراسات الاقتصادية، واتحاد الصناعات المصرية، ومنظمة العمل الدولية حلقة نقاشية بعنوان "نقطة نوعية في تصميم السياسة الصناعية ودلالاتها بالنسبة لمصر".

المتحدث: إرمجارد نوبلر، كبيرة الاقتصاديين، منظمة العمل الدولية  
رئيس الجلسة: عمر مهنا، رئيس مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

### ١ - كلمة الافتتاح والترحيب للسيد عمر مهنا

إن نقطة الانطلاق لسياسة صناعية جديدة في مصر تتمثل في الحاجة إلى تسريع وتيرة التحول الاقتصادي، وزيادة الاستثمارات الخاصة، وخلق فرص عمل لائقة للمواطنين، وخاصة الشباب.

ونحن جميعا نشهد في مصر والعالم خمسة تحولات مهمة وسريعة في الأسواق العالمية أعتقد أنه يجب أخذها بعين الاعتبار عند تصميم سياسة مصر الصناعية، وهذه التحولات هي:

- تآكل هوامش أرباح الشركات. فقد صارت المنافسة شرسة مع إزالة الحواجز التجارية، وأصبحت التكنولوجيا توفر خيارات أوسع للعملاء والمستهلكين. وعليه، فإن الشركات العالمية مضطرة لخفض هوامش الربح حتى تستطيع المنافسة في وقت يتعذر فيه تقليص التكاليف.
- أصبحت سلاسل التوريد مجزأة على نحو متزايد نتيجة تكنولوجيا الاتصالات، ومن هنا تبرز أهمية التخصص.

- السياسات الحمائية آخذة في التزايد، كما أن الاتفاقات الإقليمية أصبحت هي الشكل المفضل لترتيبات التجارة الحرة.
- انتقل النشاط التصنيعي من نموذج إدارة المخزون إلى نموذج إدارة التدفقات، الأمر الذي له دلالات بالنسبة لهياكل تكلفة الشركات ونماذج الأعمال.
- تراجع مراجعة تكلفة العمالة بين البلدان باعتبارها ميزة تنافسية، مما يؤدي إلى مزيد من الأتمتة، وهو ما يفسر بوضوح التعافي غير المقترن بفرص العمل الذي شهده الاقتصاد العالمي.

## ٢ - النقاط الرئيسية لمحاضرة الدكتورة نوبلر:

- نظرا لأن نمو الناتج المحلي الإجمالي في العقود الأربعة الأخيرة في العديد من البلدان لم يُترجم إلى وظائف جيدة أو ارتفاع في الأجور أو تحسن في مستويات المعيشة والتنمية، عادت السياسة الصناعية لتحتل مكانا من جديد على جداول أعمال صانعي القرار في العالم، سواء في البلدان المتقدمة أو النامية.
- على الصعيد العملي، طبقت السياسة الصناعية تحت مسميات مختلفة في مصر والبلدان الأخرى مثل استراتيجية ترويج الصادرات، والتنمية العقودية، والاستثمارات المستهدفة، وتعزيز الاقتصادات الخضراء.
- تم وضع إطار جديد لتصميم السياسة الصناعية يميز بين الطاقات الإنتاجية والقدرات المتاحة.

– **الطاقات الإنتاجية للبلد** هي انعكاس لعوامل الإنتاج المتاحة لدى البلد – رأس المال المادي كالألات والمعدات، ورأس المال البشري الذي يتجسد في العمالة، والبنية التحتية. ويتحقق التحول التكنولوجي والهيكلي من خلال الاستثمار في الطاقات الإنتاجية في أنشطة اقتصادية وصناعات جديدة.

– **وقدرات البلد** هي العوامل التي تشجع القوى العاملة والمنشآت والمجتمع في بلد ما على الاستثمار والابتكار وحل المشكلات، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والتنوع في قطاعات صناعية أعلى جودة وتطوير صناعات جديدة.

- ولا يقتصر نطاق السياسة الصناعية على الصناعة التحويلية فحسب بل يمتد ليشمل الاقتصاد بأكمله بما فيها قطاعي الزراعة والخدمات.
- وتحقق السياسة الصناعية الناجحة مجموعة متنوعة من الأهداف التي تؤدي إلى التحول الإنتاجي، بما في ذلك نمو الإنتاجية؛ وخلق فرص العمل والتشغيل بهدف الإدماج الاجتماعي؛ والتعلم لتوليد قدرات من أجل

التغيير. ولتحقيق هذه الأهداف، من الأهمية بمكان تحقيق توافق في الآراء بين الأطراف المعنية على الرؤية طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- وقد ساعدت تجارب البلدان على الفهم الأفضل لنقاط القوة والضعف في السياسة الصناعية. وفي ضوء هذه التجارب، تم استخلاص الدروس التالية:

- السياسات الحكومية الاستباقية هي أمر محوري لتعزيز الديناميكية الاقتصادية والتأثير على الهياكل الاقتصادية. فلن يتسنى لقوى السوق وحدها أن تُحدث تحولا هيكليا.
- لا يوجد منهج واحد يناسب الجميع. فصناع السياسات في حاجة إلى وضع استراتيجيات تراعي ظروف كل بلد على حدة، بما في ذلك المزايا النسبية والقدرات الأولية لكل بلد.
- وثمة أربعة دروس مهمة لسلامة تصميم وتنفيذ السياسة الصناعية:

(أ) **الاستهداف**: السؤال المطروح حاليا لا يتمثل في ضرورة الاستهداف من عدمه، ولكن في كيفية تحقيق استهداف أكثر فعالية. وتعتمد إحدى منهجيات الاستهداف على تحديد الصناعات التي تُنتج السلع والخدمات القابلة للتداول وتحقق قدرا مرتفعا من الصادرات وتشارك في مجموعات مماثلة من القدرات الوطنية. ومثل هذه المنهجية تسمح باستغلال القدرات والمعارف المشتركة بين تلك الصناعات على نحو يُمكن من إنتاج المزيد من المنتجات والخدمات المتطورة. وتعكف منظمة العمل الدولية حاليا على وضع آلية استهداف تستند إلى هذه المنهجية.

(ب) **حزمة شاملة ومتكاملة ومنسقة من السياسات**: يتعين وضع مجموعة متنسقة من السياسات بحيث تكون السياسة الصناعية متنسقة مع السياسات الكلية وغيرها من السياسات القطاعية والتجارية.

(ج) **تعزيز قدرات التعلم والبناء**: أولا، من المهم أن يقوم البلد المعني بتطوير نظام للتدريب يوفر التدريب في مجموعة واسعة من المهن المختلفة. ويمكن الجمع بين هذه المهارات لإنتاج منتجات جديدة. ثانيا، سياسات التعليم مهمة لبناء الهيكل المعرفي للقوى العاملة. وعلى الرغم من أن البلدان تميل إلى التركيز على المستويات التعليمية، فقد ثبت أن هيكل الإنجاز العلمي للقوى العاملة هو الذي يشكل الهيكل الصناعي.

د) **تصميم المؤسسات والسياسات:** على غرار صنع السياسات في كافة المجالات، فإن السياسة الصناعية لها بُعد تكنولوجي واقتصادي-سياسي. وهذا يتطلب أشكالاً محددة من الحوار الاجتماعي لبناء توافق في الآراء بشأن صياغة السياسات ودعم التنفيذ الفعال. فالسياسة الصناعية تحشد قدرات القادة ليس فقط في مجال الأعمال وصناعة السياسات العامة، ولكنها تحشد أيضاً قدرات القادة من المؤسسات الأكاديمية، والنقابات، ومجموعات المجتمع المدني. ولأجل وضع سياسة صناعية فعالة، ينبغي إشراك آليات التنسيق كمجالس التنافسية الوطنية والمجالس القطاعية في تصميم وتنفيذ السياسة الصناعية.

### ٣- ويبرز من المناقشة ما يلي:

- لكي تحقق مصر توازناً بين الأهداف قصيرة المدى (خلق فرص العمل والعدالة الاجتماعية) والأهداف طويلة المدى (استراتيجيات السياسة الصناعية)، من المهم التركيز على التقنيات كثيفة الاستخدام للعمالة. كما أن تطوير المنتجات والاستثمار في الأنشطة ذات المحتوى العالي من الوظائف في النمو سوف يعملان على تحفيز الطلب على المنتجات وتعبئة التشغيل.
- أدى ضعف نظام التعليم في مصر والتدريب المهني المتخصص المُقيّد إلى نقص التنوع المعرفي. وقد أظهرت تجارب البلدان الأخرى أن التلمذة الصناعية تمثل حلاً فعالاً لنقص مهارات العمل، مما يؤدي إلى مزيد من سهولة انتقال القوى العاملة بين الأنشطة المختلفة.
- نظراً لأن مصر تعاني من البيروقراطية الشديدة في عملية التنفيذ، يتعين اتباع مجموعة واضحة من القواعد، فضلاً عن تحديد معايير واضحة وتوفير الحوافز.
- هناك حاجة إلى سياسة صناعية موجهة بشكل جيد حتى تستطيع مصر تعبئة الطلب على العمالة متوسطة المهارات، ولا سيما في أنشطة الصناعة التحويلية التي تراجعت على مدى العقد الماضي مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى، سواء من حيث نصيبها في التشغيل أو الأجور.
- استشرافاً للمستقبل، تحتاج مصر إلى تحديد التحولات المحتملة في السوق العالمية وضبط استراتيجيتها التصديرية لتلبية الطلب العالمي في المستقبل.
- إن التركيز على قدرات كل محافظة على حدة في مصر من شأنه أن يساعد على تصميم سياسة صناعية متوازنة جغرافياً.
- إن ثقافة البلد المعني تمثل جانبا مهما في تشكيل سياسته الصناعية، وهو ما ينعكس في صورة أشكال مختلفة من المسؤوليات الاجتماعية للشركات ودرجات متفاوتة من روح المبادرة الفردية.